

## ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التّعاون بين أسر ذوي الإعاقة واختصاصي التربية الخاصة في المدارس التخصصية في قطر، وكيف يؤثر تطبيق مبادئ التعاون السبعة في دعم هذا التّعاون والمشاركة الوالدية في المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى، بالإضافة إلى معرفة أبعاد هذه المشاركة ومدى فاعليتها على جودة برامج التربية الخاصة المقدمة لأبنائهم. وقد اتبعت الدراسة المنهج الكمي والكيفي للإجابة عن تساؤلات الدراسة، كما استخدمت الباحثة مقياسي التعاون والقبول والرفض الوالدي لخليفة (2007)، ومقياس المقابلة المقننة حيث تم إجراء مقابلة مع الإحصائي النفسي في مجمع التربية السمعية للذات، وتكونت عينة الدراسة من خمس عائلات من أسر لديهم أطفال من ذوي الإعاقة وقد اشتملت العينة على (5) أبناء و (5) أمهات من أسر مختلفة من المجتمع القطري، حيث أظهرت نتائج تحليل استبيان المشاركة الوالدية أن مبدأ **التواصل** يأتي في المقدمة حيث حصل على المرتبة الأولى بنسبة مقدارها **94.8%**. التّواصل الاجتماعي المرتبة الثانية حيث بلغ **94.5%**. أما بالنسبة لمبدأ **حقوق الأسرة** فقد حصل على المرتبة الثالثة بنسبة بلغت **91%**، ثم جاء مبدأ الكفاءة المهنية في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت **90.5%**، بينما يحتل مبدأ **الاحترام** المرتبة الخامسة بنسبة مقدارها **90%**، في حين حصل مبدأ **الدفاع عن حقوق الطفل** على المرتبة السادسة بنسبة **82%**، ويأتي مبدأ **المساواة** في المرتبة السابعة بنسبة مقدارها **85%**، ثم مبدأ **الثقة** احتل المرتبة الثامنة بنسبة بلغت **82%**، يلي حين أقل النسب من نصيب مبدأ **الالتزام** حيث احتل المرتبة التاسعة بنسبة بلغت **81%**.

## المقدمة

بعد الفرد من ذوي الإعاقة إنسان كسائر الأفراد له كيان وإحساس، ولكن قد تكون إمكانياته محدودة أو ضعيفة أو ناقصة، أو قد يُظهر بعض القصور في جانب أو عدة جوانب، ولكن من خلال وجود الأسرة وتقديمها للدعم فإنها تعمل على محاولة رفع مستوى الإمكانات والمهارات، بالإضافة إلى العمل على دمج الفرد من ذوي الإعاقة في المجتمع. ومن هنا يأتي دور المجمع ومؤسسات المجتمع المحلي التي تعمل على دعم الشراكة الوالدية في تحفيز ودمج ذوي الإعاقة في المجتمع.

اهتم العالم الدولي والعربي المحلي بصفة ذوي الإعاقة؛ وذلك من أجل مواجهة وتحطّي التحديات وتقديم الخدمات والرعاية المناسبة التي يحتاجها الأبناء. وتم التأكيد عليها من خلال عدة مؤتمرات والتي ركزت على حقوق الأطفال من ذوي الإعاقة، مثل مؤتمر اليونسكو الإقليمي في التربية للدول العربية 2001، مؤتمر دكاك 2000، ومعاودة سلامنا لحماية حقوق الأفراد ذوي الإعاقة 1994.

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية التعاون والتوافق الأسري ما بين الأسرة ومؤسسات التربية الخاصة، كما في دراسة (حظي & قرايش 2009)، كما أشارت دراسات أخرى إلى طريقة معاملة الأسرة لطفلها من ذوي الاحتياجات الخاصة (اللقي، 2015)، ودراسة (سمعان، 2010)، وعلى الرغم من دراساتهم لتغيرات المختلفة وبالتالي تبين النتائج ولكنهم توصلوا إلى عدم وجود فرق في طرق معاملة الوالدين لأطفالهم من ذوي الإعاقة من الذكور، ووفقاً لأبيات التربية الخاصة المهمة بمدخل الأساق الأمرية فإن القبول والرفض الوالدي لوجود طفل ذو إعاقة يؤثر على اتجاهاتهم وأدوارهم نحو الأسرة والمجتمع. لذا اتسع الاهتمام بأشكال المشاركة الوالدية للطفل بشكل فاعل في كافة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها مؤسسات التربية ومؤسسات المجتمع المدني خاصة في مراحل الطفولة المبكرة، وذلك بهدف دعم الوالدين نفسياً (معنوياً واجتماعياً) من أجل الوصول إلى القدر المناسب من التكيف مع الحياة. حيث يعتبر التغيير الواضح في خدمات التربية الخاصة من النموذج الطبي الذي يهتم بحاجات الطفل ورعايته إلى النموذج البيئي الذي يهتم بالطفل وبيئته المحيطة به ويتفاعل معها ويتأثر بها من أهم السمات البارزة في مجال التربية الخاصة (خليفة، 2007).

فأسر الأطفال ذوي الإعاقة تمر بعدة صعوبات بعد ولادة طفل من ذوي الإعاقة إلى أن تصل إلى مستوى الاستقرار والتقبل الكلي، ولكن قد تتأخر الأسرة إلى أن تصل إلى هذه المرحلة؛ بسبب شعورها بالذنب والتدم للولادة طفلها ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عدم استعداد الأسرة نفسياً واجتماعياً لتقبل المولود الجديد يجعل من الصعب الوصول إلى مستوى الاستقرار والتقبل الكلي. ولذلك يجب على الأسرة أن تترك أدوارها وكيفية القيام بها لضمان نمو الطفل في بيئة آمنة. بالإضافة إلى أن اتجاهات الأسرة تتعكس على الطفل، فالإيجابيات تتعكس على الطفل مما يسهم بتكوين شخصية اجتماعية فعالة في المجتمع، علاوة على ذلك تلعب الخلفية الثقافية للوالدين دوراً في تقبل الطفل من ذوي الإعاقة، والتعرف على احتياجاته وتلبيتها، وكذلك تؤثر على آلية تواصلهم مع اختصاصي التربية الخاصة. لا تستطيع أسر ذوي الإعاقة القيام بجميع أدوارها بالطريقة المطلوبة دون وجود الوعي والتكيف المسبق، ولهذا نرى أن المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة تتعاون مع الأسر وتعمل على تفعيل أدوارها بحيث تكون الأسرة والطفل أعضاء فعالين في المجتمع، ولذلك فإن أدوار المختصين لها أثر كبير في تشجيع الأسرة وتقديم الدعم المستمر لها عن طريق التوعية وتقديم برامج التنقيف؛ وذلك بهدف تفعيل أدوار ذوي الإعاقة في المجتمع، حيث إن التعاون والشراكة الوالدية تعود بالنفع على الأطفال ذوي الإعاقة، فهي لا تركز على دور الطفل وحسب، وإنما تعمل على الاهتمام بجميع الأفراد المحيطين بالطفل وترابطهم علاقة أسرية أو اجتماعية تجعل من أسر الأطفال ذوي الإعاقة مشاركين أساسيين في خدمات التربية الخاصة المقدمة لطفلهم وداعمين له في المدرسة والمنزل، ولكي يكون هذا التعاون فعال لابد من التواصل المنتظم والإيجابي بين أسر الأطفال ذوي الإعاقة واختصاصي التربية الخاصة، مع الاتفاق على آلية التواصل الفعالة بينهما.

## أدوات ومنهج الدراسة

### أدوات الدراسة:

مقياس الشراكة من إعداد خليفة (2018) المكون من 46 سؤالاً، المحتوى على ثلاثة مقاييس هم مقياس التعاون، ومقياس حقوق الأسرة، ومقياس التواصل الاجتماعي.

كما أجرت الباحثة المقابلة المقننة من إعداد خليفة (2018)، بما تتضمنه من (15) سؤال مع اختصاصي نفسي في مجمع التربية السمعية.

### منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الكيفي بإجراء المقابلة مع الإحصائية النفسية، والمنهج الكمي وذلك بتطبيق الاستبانة على عشر أسر ممن لديهم أطفال من ذوي الإعاقة السمعية وجمع آراءهم..

## نتائج الدراسة

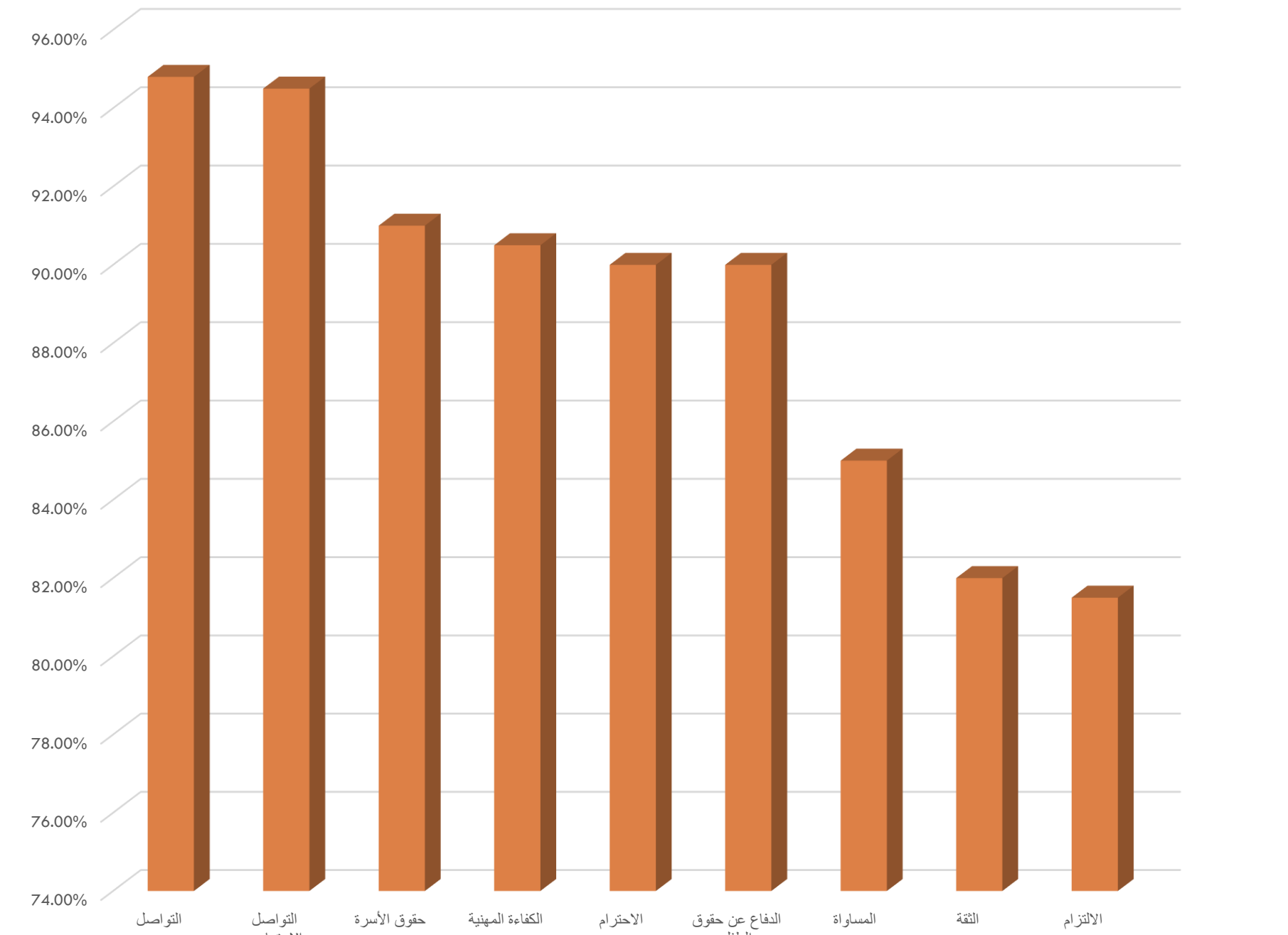
من خلال نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها سابقاً توصلت الباحثة إلى النتيجة التالية:

- اتفقت نتائج الدراسة الحالية على وجود تطبيق لمبادئ التعاون والشراكة بين أسر ذوي الإعاقة واختصاصي التربية الخاصة في المدارس التخصصية في دولة قطر، مع نتائج (دراسة حنفي وقرايش 2010)، ولكنها اختلفت معها بالترتيب، فقد ترتبت مبادئ المشاركة الوالدية في الدراسة الحالية على النحو التالي: (التواصل – التواصل الاجتماعي – حقوق الأسرة – الكفاءة المهنية – الاحترام – الدفاع عن حقوق الطفل – المساواة – الثقة – الالتزام).
- ارتفاع نسبة مبدأ التواصل الفعال مع أسر الأطفال من ذوي الإعاقة، حيث أن المدرسة تقوم ببناء شبكات التّواصل الاجتماعي الفعالة، ويتحقق ذلك من خلال توعية الأسر والاختصاصيين بألية التّواصل الفعال المتبعة في المدرسة، و توفير برامج تدريبية للأسر والاختصاصيين في استخدام أساليب التّواصل الفعالة، كما يتم تطوير مهارات التّواصل الفعال لدى الأسر والاختصاصيين مثل: (المهارات التعبيرية – الاستماع والانصات – الرد)، و توعية الأسر بألية متابعة حالة الطفل مع معلم التربية الخاصة، كما يتم تدريب اختصاصي التربية الخاصة على آلية إجراء حوار فعال مع الأسر باستخدام مصطلحات لغوية ملائمة لثقافة الأسرة.

كما بينت نتائج هذه الدراسة أنه لتحقيق مزيداً من المشاركة الوالدية بين الاسر والاختصاصيين لادب من الالتزام بين كلا الطرفين من خلال التعاون المشترك والفعال عند تخطيط وتنفيذ و تقييم البرنامج التربوي الفردي للطفل من ذوي الإعاقة، وللتأكيد على أهمية التوازن بين دور الوالدين واختصاصي التربية الخاصة في البرنامج التربوي الفردي، وأن يرتقي بين الطرفين إلى مستوى التفاعل والتوازن في جميع الفعاليات؛ لتوطيد فكرة الشراكة في العمل بين الوالدين والاختصاصيين ولتقوية أواصر العلاقة بين الطرفين، والتي يجب أن تقوم على أساس جملة من الاتجاهات التي يؤمن بها الطرفان، وتتضمن الاحترام المتبادل، والصراحة، والأمانة، والوضوح، والسرية، والثقة، والرغبة الشامة في العمل المشترك، وتحمل قبول أخطاء الطرف الأخر.

الترتيب	النسبة المئوية	المتغير
1	94.8%	التواصل
2	94.5%	التواصل الاجتماعي
3	91%	حقوق الأسرة
4	90.5%	الكفاءة المهنية
5	90%	الاحترام
6	90%	الدفاع عن حقوق الطفل
7	85%	المساواة
8	82%	الثقة
9	81.5%	الالتزام

مبادئ التعاون بين أسر الأطفال ذوي الإعاقة واختصاصي التربية الخاصة



## تفسير نتائج الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه النتائج يمكن تفسير أوجه الشبه والاختلاف في مدى تطبيق مبادئ الشراكة الوالدية لدى أسر الطلبة في مجمع التربية السمعية واختصاصي التربية الخاصة كالآتي:

بعد مقارنة نتائج تحليل استجابات أسر الأطفال من ذوي الإعاقة الخمسة واستجابات اختصاصي التربية الخاصة، خلصت الباحثة إلى أن استجابات الإحصائية النفسية لكل المقاييس حصلت على نسبة 100%. الأمر الذي لم يتفق مع استجابات أسر الأطفال من ذوي الإعاقة، فقد أشارت استجاباتهم على وجود فروق دالة بين استجابات كل من الأسر واختصاصي التربية الخاصة، حيث بلغت أعلى نسبة لاستجاباتهم 94.8% والتي حصل عليها مبدأ **التواصل** وأدنى نسبة 81.5% والتي حصل عليها مبدأ **الالتزام**. حيث اتفقت هذه النتائج مع استجابات الإحصائية النفسية حين أكدت على أهمية بناء قنوات التواصل بين الأسر واختصاصي التربية الخاصة والتي من شأنه يحقق التعاون المستمر بين كلا الطرفين، كما أكدت أيضاً على فاعلية مواقع التواصل الاجتماعي ( WhatsApp- Instagram- Twitter) في زيادة التعاون بين الطرفين من استجابات أسر الأطفال من ذوي الإعاقة التي حصلت على أعلى نسبة مما يدل على وعي وإدراك الأسر بأهمية التواصل.

كما لوحظ عند مقارنة نتائج الاستبانة بنتائج المقابلة وجد أن أسر الأطفال ذوي الإعاقة لديهم المعرفة الكافية **بحقوقهم** و**واجبهم** وهذا مطابق لواقع المدرسة، وأيضاً وُجد تحقياً جيداً لمبدأ **الكفاءة المهنية** حيث أنه جاء في المرتبة الرابعة، حيث أن المدرسة تقوم بتوفير الدعم اللازم لمعلم التربية الخاصة ومعلم التربية العامة لرفع كفاءتهم المهنية، وكذلك تطوير ممارساتهم المهنية الفاعلة في تعليم المناهج الجديدة والاستراتيجيات التعليمية الحديثة التي يسند منها الطالب ذوي الإعاقة، وساعده على رفع مستوى أدائه الأكاديمي والاجتماعي ضمن قدراته وإمكانياته، كذلك يتم مساعدة الأسر من قبل اختصاصي التربية الخاصة على وضع توقعات منطقية وواقعية حول المخرجات الرئيسية المتوقع إنجازها للطفل والأسرة من خلال تقديم الخدمات الإرشادية المناسبة والفعالة للأسر لتدعيم اجتماعياً وفعالياً ومساعدتهم على تطوير اتجاهات إيجابية نحو أداء أطفالهم الأكاديمي والاجتماعي.

ومن خلال تحليل الاستبانة تبين أن مبدأ **الاحترام والدفاع عن حقوق الطفل** حصل على نفس النسبة وهي 90% حيث أنه لا يوجد احترام متبادل بين بعض الأسر وبعض اختصاصي التربية الخاصة، ويتبين ذلك من خلال عدم احترام التنوع الثقافي للأسر، حيث أن أكثر أولياء الأمور لا يحدونهم العريية، لذلك لابد من إداره المدرسة العمل على تحسين قدره علمي واختصاصي والاجتماعي الخاص على تصميم استراتيجيات فعالة لإجراء مقابلات مع أسر الأطفال ذوي الإعاقة من أجل احترام التنوع الثقافي والاجتماعي وذلك لضمان تحقيق المشاركة الإيجابية، كما لابد من اختصاصي التربية الخاصة تقديم التوعية بالرجعة الإيجابية للأسر حول نقاط القوة لدى الطفل ومدى تقدم أدائه، والسعي نحو تعميق مفهوم الذات الإيجابي عند أسر الأطفال ذوي الإعاقة واحترامها من خلال زيادة مهاراتهم التي يساعدهم في ترويب أطفالهم بأنفسهم، وتحمل الضغوط المرتبطة بمشاكلهم.

كما لوحظ أيضاً وجود فروق دالة بين استجابات الإحصائية النفسية والتي أكدت على مبدأ **المساواة**، وعند مقارنتها باستبانة أسر الأطفال من ذوي الإعاقة تبين أن لابد من ترسيخ مبدأ المساواة بين الأسر واختصاصي التربية الخاصة وخاصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج التعليمية والخدمات التربوية المقدمة لطفلهم، حيث لا يتم أخذ رأي بعض أولياء الأمور في البرامج التعليمية الخاصة مع طفلهم من ذوي الإعاقة، لذلك لابد من عقد حلقة نقاشية بين أسر الأطفال من ذوي الإعاقة و اختصاصي التربية الخاصة لمناقشة كيفية تحديد نقاط القوة والاحتياج للطفل والخدمات المقدمة له مع قبل رأي الأسر عند اتخاذهم قرار بشأن تعليم أطفالهم. لوحظ وجود فروق دالة بين استجابات الاختصاصي التي أكدت على أهمية بناء **الثقة**، واستجابات أسر الأطفال من ذوي الإعاقة التي نتجت من واقع تجربتهم العملية، حيث بلغت أدنى نسبة لاستجابات أفراد العينة 37% للعبارة "تعرفني شبكات التواصل الاجتماعي بعفوي وحقوق طفلي". وقد يدل ذلك على عدم ثقة أولياء الأمور بمواقع التواصل الاجتماعي وخشيتهم من استخدامها في نشر المعلومات والبيانات السرية التي تخص أطفالهم من ذوي الإعاقة، الأمر التي أكرهه الإحصائية النفسية بحرسها على عدم نشر أي معلومة عن الطالب ذو الإعاقة والالتزاما بأخلاقيات المهنة بالحفاظ على السرية والخصوصية التامة، وزيادة الثقة المتبادلة بين الأسر والاختصاصيين لابد من إشراك الأسر في فعاليات المدرسة المقدمة من قبل اختصاصي التربية الخاصة وتشجيعهم على تقييم الفعالية، كذلك حضور دروس المعاينة لتقييم آلية تعلم أطفالهم من ذوي الإعاقة.

كما لوحظ وجود فروق دالة بين استجابات الإحصائية النفسية التي أكدت على أهمية مبدأ **الالتزام**، واستجابات أسر الأطفال ذوي الإعاقة التي نتجت من واقع تجربتهم العملية، حيث بلغت أدنى نسبة لاستجابات أفراد العينة 37%، وهذا يدل على عدم وجود مرونة واتساق في البرامج الفردي المعلن من قبل الاختصاصيين حيث لا يتم التعاون مع الوالدين عند التخطيط للبرنامج الفردي. ودور الوالدين في البرنامج التربوي الفردي غير محدد ولا يتم تدريبهم من قبل الاختصاصيين على البرامج المهارية (الحرفية) الخاصة بتسمية قدرات الطفل وزيادة وتحسين سلوكه التكيفي سواء داخل الأسرة أو المدرسة، ولضمان نجاح البرامج التربوي الفردي لابد من متابعة مدى التزام الاختصاصيين والأسر بأدوارهم من إدارة المدرسة، وربما يرجع تنبني النسبة في هذا المبدأ تحديدا لعدم وجود ورش تدريبية لتدريب اختصاصي التربية الخاصة والأسر على العمل وفق مبادئ الالتزام (المرونة – الاتساق) لضمان جودة العملية التعليمية، وكذلك لا يوجد تشجيع وتحفيز لأسر الأطفال ذوي الإعاقة على القيام بأدوارهم في البرنامج التربوي الفردي حسب قدراتهم وإمكاناتهم.

## التوصيات

### أ. توصيات على مستوى البرامج التعليمية:

- ضرورة تزويد اختصاصي التربية الخاصة من قبل الوالدين بمعلومات أساسية عن: أطفالهم قبل التحاقهم بالبرامج التعليمية مثل: تاريخ الطفل المنائي والطبي، التقييم التربوي والنفسى، ميول الطفل وقدراته، علاقة الطفل بأفراد أسرته، سلوكه في المنزل، المصادر التربوية المتوفرة في المنزل.
- ضرورة تزويد الوالدين من قبل اختصاصي التربية الخاصة بمعلومات أساسية عن: أهداف البرنامج وأنشطته وعملياته، وجدول النشاطات اليومية والاجتماعات واللغات الخاصة، بالإضافة إلى معرفة التغييرات المتوقعة في الطفل نتيجة التحاقه بالبرنامج.
- تحقيق التوازن بين دور الوالدين واختصاصي التربية الخاصة في برنامج الطفل من ذوي الإعاقة، حيث إن تحديد دور كل من اختصاصي التربية الخاصة وأسر الأطفال ذوي الإعاقة في البرنامج التربوي للطفل يؤدي إلى نجاح البرنامج.
- تشجيع أسر الأطفال ذوي الإعاقة على القيام بأدوارهم حسب قدراتهم وإمكاناتهم.
- تدريب اختصاصي التربية الخاصة وأسر الأطفال من ذوي الإعاقة على العمل وفق مبادئ الالتزام (الرعاية – المرونة – الاتساق) لضمان جودة العملية التعليمية.
- تدريب أسر الأطفال ذوي الإعاقة على المشاركة الفعالة مع اختصاصي التربية الخاصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج التعليمية والخدمات التربوية المقدمة لطفلهم.

### ب. توصيات على مستوى الخدمات:

- تفعيل دور الخدمات المساندة في تربية وتعليم الأطفال ذوي الإعاقة لضمان جودة العملية التعليمية.
- تدريب أسر الأطفال ذوي الإعاقة على المشاركة الفعالة مع اختصاصي التربية الخاصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات التربوية المقدمة لطفلهم، ومساعدتهم في اتخاذ القرار المناسب بشأن تعليم طفلهم.

### ج. توصيات على مستوى البحوث:

- إجراء مزيداً من البحوث عن أهمية تطبيق مبادئ التّعاون بين أسر ذوي الإعاقة واختصاصي التربية الخاصة في تعزيز الشراكة الوالدية.
- إجراء مزيداً من الدراسات التي تهتم بدراسة التحديات التي تُعنى بتطبيق مبادئ التعاون بين أسر ذوي الإعاقة واختصاصي التربية الخاصة في دولة قطر.

## المراجع

- الخطيب، جمال ورائد، أمة والبساطمي، غانم وآخرون (1996): الرعاية الأسرية للطفل المعوق، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، إصدار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدون مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، المنامة، البحرين.
- الشمرى، طارش (2000): الأطفال التوحدين، أساليب التدخل ومقومات نجاح البرامج النمائية، ندوة الإعاقات النمائية، "قضاياها النظرية ومشكلاتها العملية"، جامعة الخليج العربي، البحرين.
- العشان، إبراهيم بن عبد الله (2015). اتجاهات معلمي ما قبل الخدمة في ميدان التربية الخاصة نحو المشاركة الوالدية في ضوء بعض المتغيرات. رسالة التربية وعلم النفس -السعودية، ع49، 29 – 57.
- اللقي، أمال إبراهيم (2015). فاعلية الإرشاد الأسري في تحسين مهارات الوالدية الفاعلة لدى عينة من أسر الأطفال ذوي الإعاقة الفكرية البسيطة، جامعة بنها، كلية التربية، مصر، ص1-23.
- الترطوي، عبد المطلب (2005): سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، ط 5، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الواليلي، عبدالله (2006): أثر الإعاقة على التوافق الأسري، المجلة العربية للتربية الخاصة، الأكاديمية العربية للتربية الخاصة، المملكة العربية السعودية، الرياض، العدد الثامن.
- بشير، هدي (2010). برنامج أنشطة قائم على الشراكة الوالدية لتنمية بعض مهارات التفكير لدى أطفال الروضة، مصر: جامعة الإسكندرية.
- حلاوة، باسمة (2011). دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء، مجلة جامعة دمشق، ع 27، (4+3).
- حميدة، أماني عبد المنعم، ع سماعة عبد المتعال أحمد محمد. (2018). اتجاهات الوالدين نحو أطفالهم المعاقين عقليا وعلاقتهم بسلوكهم التكيفي وبعض المتغيرات الديموغرافية (DOCTORAL DISSERTATION،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- حنفي، علي عبد النبي و قرايش، صفاء رفق (2009). أبعاد ومظاهر المشاركة التعاونية بين الاختصاصيين وأسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء بعض المتغيرات: دراسة وصفيّة. مجلة الإرشاد النفسي -عصر، ع 23، 101 – 153.

## Contact

Jawaher Hassan Al-Dhahri  
Qatar University  
Email:199754172@student.qu.edu.qa  
Phone:55882754